

خطة إعادة هيكلة ديون لبنان تشق صفوف الدائنين

مسودة افتراضية تتجاهل عقبة هيمنة حزب الله على قرارات الحكومة

بنك بيروت Bank of Beirut



تفجرت الخلافات بين دائني لبنان والدوليين والمحليين بشأن مسودة خطة لمعالجة الأزمة المالية المعقدة وافتراضات تقدير خطط الإنقاذ رغم أنها لم تصل بعد إلى العتبات الأكبر المتعلقة باستبعاد تمرير أي حلول في ظل هيمنة حزب الله على الحكومة وتصنيفه كمنظمة إرهابية.

بيروت - أبدي بعض دائني لبنان الدوليين دعماً لمبادرة مسودة خطة لإعادة هيكلة سندات لبنان الدولية، التي تتجاوز قيمتها 30 مليار دولار، لكن محللين يرجحون أن تواجه عقبات كبيرة خارج التفاصيل الفنية. وتقدر تلك المسودة أن لبنان سيحتاج بين عشرة إلى 15 مليار دولار على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، على أمل استخدامها كخطط أساسية لطلب دعم مالي من صندوق النقد الدولي.

لكن خطاباً من بنك الاستثمار هوليهان لوكي، مستشار جمعية مصارف لبنان، إلى بنك الاستثمار لآزاد، مستشار الحكومة اللبنانية، يعبر عن بوادر قلق حيال الخطة وتأثيرها على النظام المصرفي ومقترحها تحميل المودعين عبئاً مالياً.

كما يستبعدون حصوله لبنان على برنامج إنقاذ من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا بعد إصلاحات سياسية تخفف معارضة الدول الكبرى لدور حزب الله في الحكومة.

ويعاني لبنان أيضاً من توقف ودائع المغتربين اللبنانيين، التي كانت مصدراً أساسياً لإدامة الاقتصاد، وذلك بسبب توقف المصارف اللبنانية عن السماح لهم بسحب أموالهم، بدعوى انعدام السيولة.

ويصر محللون أن انشغال جميع دول العالم بأزمة اقتصادية عالمية كبيرة نتيجة تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، يقام انعدام فرص حصوله على الدعم الدولي.

أما في الجانب الفني، فإن أحد أبرز الأجزاء المثيرة للخلاف في مسودة خطة إعادة هيكلة الديون، يتمثل في الإشارة إلى "مساهمة استثنائية عابرة من كبار المودعين".

وقال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري هذا الأسبوع إن ودائع الناس في البنوك "من المقدسات" ويجب عدم المساس بها.

ويتبنى الخطاب المرسل من هوليهان لوكي إلى أنه "قبل أن نطلب من الجمهور مباشرة تحمل المسؤولية عن أي جانب من هذه المشكلة، يجب إعداد تدقيق تاريخي كامل ومستقل للنفقات

النظام المصرفي في طريق مسدود

يبلغ 2600 ليرة للدولار على عمليات السحب من الحسابات الصغيرة التي تصل إلى خمسة ملايين ليرة.



نيكي إيسينجر
استرداد 30-25 سنتا
من كل دولار سيكون
تقديراً مناسباً

ويصطدم ذلك مع تأكيد محافظ البنك المركزي رياض سلامة نهاية الأسبوع الماضي، أن لبنان ما زال يطبق سعر صرف رسمي يبلغ 1507.5 ليرة للدولار على معاملات البنوك وواردات المواد الضرورية. ويعد تثبيت سعر العملة اللبنانية منذ عقود مقابل الدولار، أحد الركائز الأساسية للاقتصاد، ويمكن أن يمثل فك ارتباط الليرة بالدولار زلزالاً هائلاً للنظام المصرفي اللبناني.

اجتماع مع مسؤولين من مجموعة دعم لبنان التي تشمل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا. وجدد تعهدات حكومته بإعادة تشكيل القطاع المصرفي.

في المقابل رسم الرئيس اللبناني ميشال عون خلال ذلك الاجتماع صورة قاتمة لمستقبل لبنان، حيث رجح دخوله في أزمة غير مسبوقه تتسم بانكماش اقتصادي، ونقص حاد في العملات الأجنبية، وارتفاع البطالة والفقر وصعود في الأسعار.

وكان مصرف لبنان المركزي قد اتخذ هذا الأسبوع خطوة أولية في مسار الرضوخ لواقع الفجوة الهائلة بين سعر الليرة الرسمي وأسعارها في السوق السوداء، ليفتح الطريق أمام فك ارتباط الليرة بالدولار، الذي كان لعقود أحد الركائز الأساسية للاقتصاد اللبناني. وأرسل المصرف تعميماً إلى البنوك اللبنانية يسمح لها بتطبيق سعر صرف

الناشئة لدى فانغارد، التي تخفض الوزن النسبي للبنان في محافظتها قليلاً، "كنا نرى أن استرداد 25-30 سنتاً سيكون تقديراً تقريباً مناسباً للسندات الدولية، لكن إذا أخذنا هذه الوثيقة على علاتها وافترضنا أنهم جادون في تنفيذ برنامج الإصلاح المعروض فيها، فإن القيمة المستردة ستكون أفضل من ذلك".

وبناء على حسابات من واقع الخطة، قال رايشولد إنه يبدو أن الحكومة تستهدف خفضاً لقيمة أصل السندات الدولية والدين المحلي بنحو 75 في المئة، وهو في حدود ما كان يتوقعه.

وكان رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب قد أعلن هذا الأسبوع أن حكومته سوف تدقق في حسابات البنك المركزي في محاولة لإبداء الشفافية مع انطلاق محادثات إعادة هيكلة مع الدائنين. وجاءت تصريحات دياب خلال

والأوضاع المالية الحكومية وإتاحتها أمام الرأي العام.

في المقابل، وصف ستيفن رايشولد، مدير المحفظة في ستون هاربرور انستيمنت بارتنرز، الخطة بأنها "مخطط أساسي جاد".

وقال "بخطة كهذه يمكن أن تشترك صندوق النقد. وضع الدين على مسار مستدام، إعادة هيكلة جميع المؤسسات الرئيسية، تنظيف رؤوس أموال البنوك بالكامل، استحداث سعر صرف مر، إصلاح شركة الكهرباء، جميعها أشياء ستكون ضمن قائمة متطلبات صندوق النقد على الأرجح".

وهوت سندات لبنان إلى نحو 15 إلى 19 سنتاً للدولار خلال الأسابيع الأخيرة، حيث تلقى اضطرابات السوق العالمية بظلالها على فرص استرداد القيمة بالنسبة للدائنين. وقال نيك إيسينجر، من قسم أدوات الدخل الثابت للأسواق

تناقض شكوى المصريين من الغلاء مع التأكيد الرسمي على تراجع التضخم

بعد قفزات متتالية في أسعار السلع والخدمات والدواء.

وقال عدد من المواطنين بالإسكندرية إن "أسعار اللحوم والخضراوات مرتفعة بالمدينة لكن هاشم محمد رئيس شعبة الخضار والفاكهة بالغرفة التجارية بالإسكندرية قال إن "الأسعار لم ترتفع بشكل كبير لو نزلت الأسواق ستجد أن الإقبال على الخضراوات والفاكهة انخفض عما كان عليه قبل أزمة فيروس كورونا".

وأضاف "إحجام المواطنين عن النزول إلى الشوارع ساهم في خلق حالة ركود في أسواق الخضار".

وتراجع متوسط الإنفاق الكلي للأسرة المصرية إلى 51.4 جنيه (3.6 دولار) في 2018-2017 وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويبلغ متوسط الدخل السنوي للأسرة 58 ألفاً و900 جنيه وفقاً لأحدث بيانات معلنة.

وتقول أسماء شعبان من الإسماعيلية "الأسعار ارتفعت بشكل كبير خاصة أسعار الخضراوات.. مع بداية الحظر، غير المنافذ الحكومية أسعارها أقل بعض الشيء لكن لا أجد كل ما أريده فيها". وتغطي مصر 88.5 في المئة من الأسر بالدعم التمويني حتى أكتوبر 2018.

وبدأت القوات المسلحة في مصر منذ نحو خمسة أعوام في توفير أعداد كبيرة من السيارات التي تجوب جميع أنحاء البلاد وخاصة المناطق الشعبية والفقرية لبيع اللحوم والدواجن والسلع الأساسية بأسعار مخفضة في محاولة لتخفيف العبء عن المواطنين.

أحمد حسن من أسبوط بصعيد مصر "أسعار الخضراوات ارتفعت بشكل خرافي خلال أزمة كورونا.. التجار استغلوا حظر التجوال وقاموا برفع الأسعار.. لن نستطيع أن نستمر طويلاً على هذا الحال خاصة مع قدوم شهر رمضان".

ويشكو المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية

بقيمة 500 جنيه للعمالة المؤقتة (حوالي 31.7 دولار) التي تضررت من تداعيات فيروس كورونا لمدة ثلاثة أشهر لكنها لم تعلن بعد عن أعداد المتقدمين للمنحة أو الية صرفها.

وزاد معدل الفقر في مصر خلال السنة المالية 2017-2018 إلى نحو 32.5 في المئة من 27.8 في المئة في 2015، وتبلغ قيمة خط الفقر 8827 جنيهاً في السنة للفرد وفقاً لأحدث بيانات متاحة. وقال



كورونا يعقم الفقر

شمال القاهرة ويعول ثلاثة أطفال "ظروفي صعبة بشكل لم يحدث في حياتي من قبل.. المطعم الذي كنت أعمل به مغلق وأنا دون عمل ولا أعرف إذا كنت ساستفيد من منحة القوى العاملة أو لا وأسعار اللحوم والخضراوات زادت بشكل كبير في الأسواق".

وأضاف "لا أعلم كيف سيكون وضعي الفترة المقبلة مع دخول شهر رمضان".

وقررت الحكومة المصرية صرف منحة

للتنجئة العامة والإحصاء أن أسعار مجموعة الدخان زادت على أساس شهري 5.4 في المئة واللحوم والدواجن 2.4 في المئة والفاكهة 3.7 في المئة.

وأضافت السوفي "الأرقام ما زالت أقل من مستهدف البنك المركزي وهو ما سيدفعه إلى تثبيت الفائدة خلال الفترة المقبلة ونتوقع ارتفاع التضخم على أساس شهري في أبريل بأقل من واحد في المئة وعلى أساس سنوي من خمسة إلى ستة في المئة".

ويظل التضخم في نطاق النسبة التي يستهدفها البنك المركزي عند تسعة في المئة تزيد ثلاث نقاط مئوية أو تنقصها.

وقال البنك المركزي إن التضخم الأساسي في مصر انخفض إلى 1.89 في المئة على أساس سنوي في مارس من 1.9 في المئة في فبراير.

ويستثنى التضخم الأساسي أسعار السلع المتقلبة مثل الأغذية. وشهدت مصر ارتفاعات في أسعار الخضراوات واللحوم وبعض السلع الغذائية خلال الأسابيع الأخيرة وسط تداعيات فيروس كورونا وحظر التجوال مما دفع الجيش والحكومة للتدخل لتوفير المنتجات الأساسية بأسعار أقل من السوق من خلال عربات في مختلف المدن والقرى للحد من ارتفاع الأسعار.

وقال محمد فهم عامل في كفر الشيخ

تشير البيانات إلى أن فيروس كورونا بدد ملامح انتعاشة الاقتصاد المصري التي ظهرت بوضوح قبيل اندلاع أزمة الوباء، التي عطلت النشاط الاقتصادي وضربت القدرة الشرائية للمواطنين، الذين يشكون اليوم من ارتفاع الأسعار في وقت تؤكد فيه البيانات تراجع التضخم.

القاهرة - بات المصريون يجدون صعوبة كبيرة في تلبية حاجياتهم جراء غليان الأسعار ونقص السلع بسبب فيروس كورونا مما عمق أزمتهم الاقتصادية وهشاشة الأوضاع الاجتماعية في وقت تشكو فيه البلاد أصلاً من معدلات فقر كبيرة. وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخميس إن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن المصرية تراجع إلى نحو 5.1 في المئة في مارس مقارنة بنحو 5.3 في المئة في فبراير لكنه ارتفع على أساس شهري 0.6 في المئة مقابل صفر في المئة في فبراير.



رضوى السويدي
عمليات شراء مكثفة بسبب حظر التجوال والخوف من كورونا

ونسبت رويتز لرضوى السويدي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار "فاروس" قولها "الأرقام كانت متوقعة الارتفاع كان في الأسعار الشهرية لكن على أساس سنوي كان هناك تراجع في الأسعار. وكانت هناك عمليات شراء مكثفة من جانب المواطنين بسبب حظر التجوال والخوف من فيروس كورونا".

وذكر البيان الصادر عن الجهاز المركزي